



نظرة إلى المسد

يشهد نظام الضمانات والتحقق تغيرات على نطاق واسع. وستعقد الوكالة ندوة دولية للنظر في كيفية الاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية في مجال التحقق.

يشهد

السياق النووي مجموعة من التطورات مما يطرح تحديات ويتيح فرصاً للوكالة ولدولها الأعضاء، كما يزداد الاهتمام على الصعيد العالمي بتوليد الطاقة النووية. وسيفضي ذلك إلى تنفيذ المزيد من الأنشطة النووية وإلى إقامة المزيد من المرافق النووية وإلى إخضاع المزيد من المواد النووية لنظام الضمانات في شتى مناطق العالم، كما أن من شأنه أن يؤدي إلى تنامي التعاون الدولي في المجال النووي والاتجار بالمعدات والعناصر والمواد النووية وما يتصل بها. وسيفضي كل ذلك على الأرجح إلى زيادة أنشطة الوكالة في مجال الضمانات على نحو كبير.

وبالنظر إلى التقدم التكنولوجي الحاصل، يتعين على الوكالة الاستعداد لتطبيق الضمانات على مرافق جديدة أكثر تطوراً وأكبر حجماً تعمل بدورة الوقود النووي. وفي الوقت نفسه، يمكن تصميم التكنولوجيا النووية والمرافق النووية في المستقبل لكي تكون أكثر مقاومة للانتشار النووي وأكثر صديقة للضمانات. ومن شأن التقدم العلمي والتكنولوجي كذلك أن يساعد على تحسين تقييم المعلومات وأن يعزز القدرة على الكشف وأن يوفر فرصاً إضافية للارتقاء بتطبيق الضمانات ولتعزيز الفعالية والكفاءة على المستوى التنظيمي.

ومع تنامي الاهتمام في العالم بنزع الأسلحة النووية، قد يُطلب من الوكالة الاضطلاع بمهام إضافية في مجال التحقق، قد تتصل مثلاً بالمواد الانشطارية التي تعلن الدول أنها تفوق متطلبات الدفاع.

وبطبيعة الحال، وبينما تنتظر الوكالة على نحو سديد في التحديات المستقبلية، فإن عليها أن تواصل معالجة التحديات التي تواجهها اليوم، إذ شهدت السنوات الأخيرة عدداً من التطورات التي امتحنت نظام عدم الانتشار النووي وزادت حجم التوقعات من نظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة. ومن المرجح أن تتصاعد مخاطر الانتشار النووي المتصلة بالعودة - كتوفير التكنولوجيا النووية والتكنولوجيا المتصلة بها بشكل سري وإتاحة قدر أكبر من المعلومات الحساسة المتعلقة بالانتشار عبر وسائل الإعلام. ويبدو أن الأهمية المعلقة على قدرة الوكالة على توفير تطمينات مقنعة بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ستزداد بالتأكيد.

الجبهة الداخلية

إلى جانب التحديات الخارجية، سيتعين على الوكالة كذلك أن تواجه تحديات تنظيمية داخلية، إذ تسعى الوكالة حالياً إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في عملها. ويبدو أن المطالب المفروضة على الوكالة بتحقيق الكفاءة ستزداد خلال السنوات القادمة رغم القيود التي تخضع لها مواردها المالية. وثمة تحد آخر يتمثل في التنافس مع الدول الأعضاء على عدد ما انفك يتناقص من الخبراء المؤهلين المختصين في المجال النووي، كما يتعين على الوكالة أن تجد طرقاً أفضل من أجل استبقاء معارف الموظفين ودراباتهم بعد مغادرتهم للوكالة.



بقلم: أولي هاينونين
تقبل

بالنظر إلى التقدم التكنولوجي الحاصل، يتعين على الوكالة الاستعداد لتطبيق نظام الضمانات على مرافق جديدة أكثر تطوراً وأكبر حجماً تعمل بدورة الوقود النووي. (الصورة: د. كالمنا/الوكالة).

منتدى دولي

تستضيف الوكالة ندوة بعنوان «الضمانات الدولية: التأهب لمواجهة التحديات المستقبلية في مجال التحقق» وذلك بالتعاون مع الرابطة الأوروبية للبحوث التطويرية الرقابية ومعهد إدارة المواد النووية.

وستعقد هذه الندوة في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في فيينا، النمسا.

مع الالتزامات التي تفرضها الضمانات. وستستكشف الندوة أيضاً سبل الارتقاء بالتعاون بين الوكالة والدول الأعضاء لدى تطبيق الضمانات، بغية تعزيز فعاليتها وكفاءتها على حد سواء، وستعالج التحديات الجديدة في مجال الانتشار النووي التي يشهدها هذا العالم المتزايد الترابط، ومنها مثلاً الاتجار السري بالدراية والتكنولوجيا النووية. فضلاً عما تقدم، سيبحث المشاركون الأدوار التي يمكن للوكالة الاضطلاع بها في مجال التحقق دعماً للحد من الأسلحة ولنزعتها.

ومن المجالات الأخرى التي سيتم النظر فيها التفاعل مع نظم التحقق وعدم الانتشار الأخرى وكذلك أنماط التآزر الممكنة بين الأمان والأمن والضمانات.

وبالنسبة للمستقبل، سيطلب من المشاركين التفكير في كيفية الاستعداد على النحو الأمثل لتوسيع استخدام الطاقة النووية في العالم. وستعالج الندوة سبل تضمين تصاميم الأنواع الجديدة المتقدمة من المرافق النووية نظماً لمقاومة الانتشار النووي وكذلك سبل التعامل الأمثل مع دورات الوقود التجديدية. وسيعقد نقاش بشأن تكييف الوكالة مع الزيادة المتوقعة في عبء عملها المتصل بالضمانات كما ستبحث الندوة إن كان الحل يكمن جزئياً في تحسين تنفيذ مفهوم الأمن النووي والضمانات المتكاملة على مستوى الدول جنباً إلى جنب مع زيادة استخدام عمليات التفتيش عن بعد المستندة إلى البيانات مثلاً.

وستواصل التكنولوجيا بالتأكيد تأدية دور رئيسي في هذا المضمار سواء على صعيد التحقق من المواد والأنشطة النووية، أو الكشف عن مواد وأنشطة نووية لم يتم الإفصاح عنها، أو جمع المعلومات وتحليلها ودمجها. وفي الوقت نفسه، تظل مساهمة الموظفين الرئيسية في هذا الصدد، لذا لا بد من تنمية الموارد البشرية والفكرية طوال فترة حياة الموظفين المهنية، سواء من خلال توفير التدريب لهم أو المحافظة على خبراتهم أو عبر إدارة المعرفة وصونها.

الخلاصة

ستبحث الندوة التي تجمع أبرز الخبراء في هذا المجال من شتى مناطق العالم التحديات المستقبلية الرئيسية في مجال التحقق النووي بهدف التأهب على النحو الأمثل لمواجهتها. ❁

وتبرز كل هذه التطورات الطبيعة المتغيرة للبيئة التي تعمل في إطارها الوكالة كما تبرز أهمية التكيف مع التغيرات والعمل المتواصل على تحسين فعالية نظام الضمانات وكفاءته. وتظهر هذه التطورات أيضاً أهمية التحضير للمستقبل بفعالية أكبر.

وترمي ندوة دولية بشأن الضمانات ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى توفير فرصة للأطراف المعنية لكي تستكشف سبباً للحلول الممكنة لشتى التحديات الحالية والمستقبلية الواردة أعلاه بهدف دعم المهام التي تضطلع بها الوكالة في مجال التحقق النووي.

البرنامج

يرمي هذا الحدث الذي ينظم مرة كل أربع سنوات إلى تشجيع الحوار وتبادل المعلومات بين الوكالة والخبراء من الدول الأعضاء والصناعة النووية والمجتمع الأوسع نطاقاً المعني بعدم الانتشار النووي. وستركز الندوة هذا العام على كيفية الاستعداد الأمثل من منظور تقني لمواجهة التحديات المستقبلية في مجال التحقق خلال مرحلة التغير هذه.

وسيتضمن برنامج الندوة نحو ٢٥ جلسة تمتد على مدى خمسة أيام وستعقد في مبنى المؤتمرات الجديد في مركز فيينا الدولي. وستبدأ الندوة بجلسات افتتاحية عامة وتتواصل في الأيام التالية عبر جلسات موازية تناقش مواضيع مختلفة وستختتم أعمالها بجلسة عامة أخرى في يومها الخامس والأخير.

وستناقش الندوة طائفة من المواضيع المتنوعة، إذ سيبحث المشاركون، في سياق نظام منع الانتشار الأوسع نطاقاً، سبل تعزيز قدرات الوكالة في مجال الكشف وبناء الثقة تماشياً

تشغل أولي هاينونين منصب نائب المدير العام لشؤون الضمانات في الوكالة.